

١٨ / ٠٨ / ٢٧

تقرير موجز

خطاب وواقع الإصلاح الديني في مصر والسعودية

د. ناثن براون، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وباحث أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي



البلدين على مستوى الأفكار المهيمنة. فالقيادة الدينية الرسمية في مصر تعرض نفسها كعمق لتراث عمره ألف عام، ومع ذلك فهي تحاول الظهور أيضاً بمظهر من يسعى إلى فرض مسار وسطي، فهي متمسكة بهذا التراث، مع تفسيرها إياه بشكل يتناسب والحياة المعاصرة. ومنذ تأسيس المملكة العربية السعودية، فقد شُيدت على أساس تقديس تعاليم محمد بن عبد الوهاب، وهو عالم دين من القرن الثامن عشر ارتبط اسمه - على عكس أماني العديد من أتباعه - بالذهب الوهابي. انطلاقاً من إصرارهم على الولاء الكامل للنصوص وخشيتهم مما يتصورونه بدعاً أو فساداً مثل الصوفية أو الشيعية، يُبدى الوهابيون رفضاً قاطعاً لتقبل الاختلافات، وإن كانت تلك الاختلافات في فهم التعاليم الإسلامية، ناهيك عن الديانات الأخرى بخلاف الإسلام.

لكن النظرة المقربة إلى هذين المجتمعين تكشف عن أنه يوجد على المحك ما هو أكثر من محتوى التعاليم والمبادئ الدينية، وحيثيات الفتاوى، ومحتوى الخطب الدينية. وعلى الرغم من كون المؤسسات الدينية في مصر والسعودية تختلف في نشأتها وبنائها، يحاول القائدان الجديان في الدولتين فرض سيطرة سياسية أقوى عليها. ويقدر نجاحهما في هذه المساعي؛ ستصبح كل من السعودية ومصر متشابھتان أكثر وأكثر.

وبذلك، فإن التأييد الدولي لهذه المطالبات المرصية المتصلة بالدين من قبل هذين الحاكمين، يُعد دعماً للقمع والسلطوية بقدر كونه دعماً للإصلاح.

في الآونة الأخيرة حظي زعيمان عربيان بانتباه دولي إيجابي بدعواتهما إلى إخضاع المؤسسات الدينية في دولتهما إلى المحاسبة. فبدءاً من عام ٢٠١٥ - وبشكل متكرر منذئذ - يوعز الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى القيادات الدينية في مصر بأن "تجدد الخطاب الديني" لمنع استخدام الدين كأداة للعنف أو تعطيل التقدم. وقام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتقييد نفوذ هيئة الأمر بالمعروف، ونال تأييد كبار علماء دين المملكة في ملف السماح للنساء بقيادة السيارات.

قد تكون هذه المطالبات بالتغيير جذابة للأطراف الدولية التي تبحث عن حلفاء لاحتواء "التطرف العنيف" أو لتعزيز حقوق المرأة. من هذا المنطلق، فهما يعربان عن الالتزام بروية دينية تبدو أكثر شمولاً للجميع في نظر المراقبين الدوليين؛ أكثر تسامحاً مع الاختلافات المذهبية، وأكثر تقبلاً لحيازة المرأة على دور في المجال العام، وأقل تصميمًا على الالتزام بتفسيرات دينية معينة بصفة خاصة. لكن حقيقة ما يحدث داخل الدولتين قد تكون جدّ مختلفة: فالنظامان المركزيان والحاكمان السلطويان يسعون للسيطرة على القطاعات الدينية التي زاد استقلالها كثيراً. مبادئ الدين ذاتها ليست مهمة لهذين النظامين وهذين الحاكمين بقدر أهمية القدرة على السيطرة على قطاع مهم من جهاز الدولة، له آثار واسعة النطاق على المجتمع.

إن فهم سياسة "الإصلاح" الديني تستدعي تبني نظرة مؤسسية أكثر منها دينية في كل من مصر والسعودية. وعادة ما تُفهم النهج الدينية في هذين

إن فهم سياسة "الإصلاح" الديني تستدعي تبني نظرة مؤسسية أكثر منها دينية في كل من مصر والسعودية.

ماضيان مختلفان

في تصريفها لأمرها. إذ أبدى العلماء هنا وهناك مرونة إزاء البنى البيروقراطية والمؤسسية التي تأسست وترسخت، وإن سعوا في العادة إلى زيادة استقلالهم في إطار الدولة، وهو الإطار المحيط بسلطة وأنشطة هؤلاء العلماء.

توجد في كل من مصر والسعودية ثلاث قوى تاريخية كانت لها تداعيات مختلفة كل الاختلاف فيما يخص إنتاج البنى القائمة. أولاً، كانت مصر - من حيث الشكل لا المضمون - ضمن الإمبراطورية العثمانية، وتأثرت بشكل عميق بعملية التطوع البيروقراطي العثمانية للإسلام، وبالتغيرات المؤسسية العثمانية (لا سيما الالتزام بوجود قوانين وضعية شاملة وإصلاح القضاء). فالكثير من المؤسسات الأساسية في الدولة المصرية إما هي مورثة من الإمبراطورية العثمانية أو متأثرة بعمق بالنماذج العثمانية لهذه المؤسسات. أما الدولة السعودية - على النقيض - فقط بُنيت إلى حد بعيد على أساس بيروقراطي جد مختلف عن المسار العثماني. ففي حين خضعت بعض مناطق المملكة للحكم العثماني - وقت أن كانت المؤسسات الوطنية السعودية تُشَدَّد في أربعينيات القرن العشرين - فقد اعتمدت بدرجة أقل على هذه الركائز وبدرجة أكبر على إنشاء دولة دينية داخل الدولة، يشغل مناصبها الأساسية المدربون على المذهب الوهابي ويهيمن عليها عناصر من شرائح "مُحَبَّدة" من المجتمع السعودي.

ثانياً، كان للاستعمار آثار جد مختلفة في البلدين. ففي مصر، أدى الاستعمار إلى مجموعة مؤسسات دينية منفصلة عن بعض هياكل الحكم رغم كونها جزءاً من الدولة. وأدت جهود الزعماء المصريين (من قبل الاحتلال الإنكليزي، لكن من بعده على الأخص) إلى جهاز الدولة الديني الذي سمح للمؤسسات الدينية بالعمل في مجالات بعينها (قانون الأحوال الشخصية، الجهاز التعليمي، إدارة المساجد، إلخ) بسبل تبقى منفصلة و(بدرجة أقل) مستقلة عن كيانات جهاز الدولة الأخرى. من ثم، فمنذ نهايات القرن التاسع عشر، تم إنشاء مجموعة متميزة من المدارس والمحاكم والكيانات الأخرى التي يمكن وصفها بأنها "دينية".

وعلى النقيض، طورت السعودية مؤسسات بالمجالات نفسها - القضاء والتعليم على الأخص - لم تمثل فصلاً قوياً بين الكيانات الدينية وغير الدينية في

يوجد في كل من الدولتين المصرية والسعودية مؤسسات وأجهزة دينية عدّة واسعة النفاذ، إلا أنّها تختلف من حيث البنية. فالمؤسسة الدينية في مصر يهيمن عليها الأزهر، وهو مُجمَع هائل من المدارس والمؤسسات البحثية، بالإضافة إلى جامعة، وقد أصبح أكثر خضوعاً للنظام خلال النصف الثاني من القرن العشرين (وإن كان قد كافح أحياناً من أجل الاستقلال). ومن أبرز المؤسسات الدينية الأخرى وزارة الأوقاف، التي تشرف على المساجد والأوقاف الدينية، ومفتي الجمهورية. ألا أنّ مهام الدولة الأخرى - كالشرطة والقضاء والتعليم - لا يديرها مسؤولون دينيون.

وعلى النقيض، فإن لدى المملكة العربية السعودية "شرطة دينية" (تُسمى رسمياً هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ومحاكم تعلم قضاتها بالأساس الشريعة الإسلامية ولهم اختصاصات قضائية عامة وشاملة. كما أن للمملكة وزارة للشؤون الإسلامية كانت تاريخياً هيئة أقوى بكثير من نظيرتها المصرية. إضافة إلى كون تأثير المؤسسة الدينية على المحتوى التعليمي أقوى بكثير.

تتبع هذه الاختلافات من التباين التاريخي لبناء الدولة في البلدين، وهي اختلافات لم تؤد فحسب إلى أنماط مؤسسية متميزة، إنما أيضاً إلى تفاوت كبير في كيفية ارتباط المؤسسات الدينية والشرائح المجتمعية المختلفة بالدولة الحديثة. على سبيل المثال، فإنّ ما يسمّى عادة بـ "الشرطة الدينية"، وهي هيئة تعدّ العنصر الأبرز في الدولة السعودية، تمثل تجسيدا بيروقراطياً وحديثاً للمُحتسب، وهو مسؤول عام كان متواجداً في مصر في قرون ماضية، وهي وظيفة متسقة للغاية مع النهج الأزهري.

وبالمثل، فبينما يُعلل الرفض السعودي لوضع القوانين في صيغة مكتوبة أحياناً انطلاقاً من أرضية دينية، يبدو أنه ينبع أكثر بكثير من خشية القضاء أن يُجبر على الاعتماد على قوانين مُدونة بدلاً من الاستعانة بالشريعة الإسلامية؛ مما يؤدي إلى نقل السلطة من القضاء إلى الحاكم.

إنّ المبادئ الدينية المهيمنة في مصر والسعودية لا تقول الكثير عن البنين البيروقراطي للدولة الحديثة. فبينما تعمل المؤسسات الدينية في إطار بُنى الدولة الحديثة؛ فقد أظهرت قدرًا من المرونة

تتبع هذه الاختلافات من التباين التاريخي لبناء الدولة في البلدين، وهي اختلافات لم تؤد فحسب إلى أنماط مؤسسية متميزة، إنما أيضاً إلى تفاوت كبير في كيفية ارتباط المؤسسات الدينية والشرائح المجتمعية المختلفة بالدولة الحديثة.

الدولة السعودية . وعندما ظهر هذا الفصل في نهاية المطاف ، كان الدافع وراءه مُبهماً . وقد تم تصميم المؤسسات التالية عليه كي تتنبأ بالمعارضة الداخلية وتحاول استيعابها ، أكثر من كونه قد بني بغية الإفلات من نفوذ المحتل الأجنبي ، كما كانت الحالة في مصر . من المؤكد أن القوى الأوروبية ساهمت في تشكيل بعض حدود الدولة ودفع قيادتها إلى تجاهل بل وإسكات الأفراد والمؤسسات ممن تؤدي أنشطتهم إلى تعقيدات دولية . إلا أن الاستعمار قد لعب دوراً أقل بروزاً بكثير في تشكيل شكل ونطاق امتداد المؤسسات الدينية .

وأخيراً ، فقد شيدت مصر والسعودية الدولة الحديثة بطرق متميزة ومختلفة تظهر الفروقات بين تأثير ونفوذ الإمبراطورية العثمانية والاستعمار . فقد شيدت الدولة المصرية تدريجياً بشكل نزاع إلى حفظ المؤسسات الدينية الأقدم ودمجها كمؤسسات ” صريحة“ بالدولة ، مع وضعها تحت الإشراف المباشر لكبار مسؤولي النظام . وقد خضعت المدارس ومحاكم الأحوال الشخصية والأزهر والأوقاف الدينية جميعاً لحكم دولة أوضح ، وكانت تحكمها قوانين وأنظمة محددة ، وخضعت لسلطة كبار المسؤولين بالسلطة التنفيذية . ومنذ أواسط القرن العشرين ، قامت مؤسسة الرئاسة السلطوية بإعادة تشكيل الدولة بشكل عميق ، فأخضعت جميع هيئات الدولة للسيطرة المركزية وسمحت لكبار المسؤولين ببسط نفوذهم وسلطتهم لتأمين غايات أيديولوجية أو سياساتية أو غايات أخرى . وليست مصادفة أن الأعضاء الدينيين بالمجتمع المصري وجدوا أنفسهم خارج الدولة عندما احتشدوا وتحركوا .

وبالمستطاع رؤية السعودية من نفس المنظار بصفتها دولة سلطوية في طورها ، إلا أنها قد تطورت لتصبح كياناً أقل تماسكاً بكثير ، إذ تشكلت منذ أواسط الأربعينيات - وعلى الأخص منذ أواسط السبعينيات - مدفوعة بزخم الأرباح النفطية . مع وجود أساس مالي قوي قضى على الحاجة إلى قرارات اقتصادية صعبة؛ انتشر أعضاء العائلة المالكة في أوصال الدولة والمجتمع والاقتصاد وفي وسط ديني مستقل وذو امتيازات كبيرة ، ما يعني أن الدولة السعودية سمحت بتشكيل ”إقطاعيات“ داخل الدولة ومكنت نهجاً ضاماً لبعض المجموعات مع تهميش مجموعات أخرى . كان بإمكان الجمهور إبداء النقد والمعارضة في المملكة ، لكن حال وجود هذه الأعمال - وتتم بشكل غير رسمي في أغلب الحالات - كانت

تتم داخل بُنى الدولة . إلا أن الحركات السياسية والاجتماعية المتميزة (المنفصلة عن هذا البنى) لم تظهر إلا مع نهاية القرن العشرين ، وحتى في حينها عندما لم يكن ظهورها عبارة عن توجه شائع ومؤقت ، بل حركات منظمة ، فقد ظلت تغيب تحت وطأة الطبعية غير الرسمية للسياسة في السعودية .

وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت مصر تتسم بالانقسام بين المؤسسات الرسمية الهيراركية ”التسلسلية“ ، والحركات غير الرسمية . وفي السعودية - على النقيض - كان للمؤسسة الدينية تسلسل قيادة أقل وضوحاً بكثير ، وكان تقسيم المسؤوليات غير رسمي في حالة من التغير والتبدل الدائم . كما كانت المؤسسات الدينية السعودية ، مع دخول القرن الحادي والعشرين ، غير منفصلة عن المؤسسات الأخرى ، من محاكم ومدارس وهيئات شرطية ، في نزوع نحو تجنب وضع حدود واضحة للمجال الديني .

مستقبل متماثل

لكن الكثير من الاختلافات بين البلدين أخذت في التآكل ، نتيجة لانتصار بيروقراطيات الدولة ومحاولاتها لإخضاع القطاعات الدينية . وربما كانت القوى التاريخية التي هيأت لتطورات متميزة في هاتين الدولتين أخذت في فقدان بعض من قوتها ، مع خضوع الدولتين حالياً لنظامين مركزيين يتسمان بالوعي الأمني المركز ويهدفان إلى التحكم بجميع أجزاء جهاز الدولة . حتى الاختلافات بين النظامين ذاتهما تضاءلت؛ فمصر نظام جمهوري والسعودية نظام ملكي ، لكن قادة الدولتين يُطهران تصميمًا متماثلاً على إدارة أجهزة الدولة المستقلة ، وتشثيت حركات المعارضة المحتملة أو الحؤول دون تشكلها ، مع منع أجزاء من جهاز الدولة من حماية الأصوات المعارضة .

الأهم هنا هو أن الدولة السعودية الموزعة على قطاعات - مع قدرتها على استخدام قاعدة مالية هائلة بحيث تمثل أشياء مختلفة لقطاعات مختلفة من الناس - يجري تشكيلها بحيث تصبح أكثر هيراركية (تراتبية) ومركزية ، وأكثر استجابة لتنفيذ أوامر النظام ، وأعلى التزاماً بتوجيهات السياسات التي يضع خطوطها العامة قادة الدولة . في هذا الصدد تعود السعودية أخيراً إلى المسار الأكثر شيوعاً لبناء الدولة الحديثة في المنطقة ، وهو مسار اتبعته مصر

وربما كانت القوى التاريخية التي هيأت لتطورات متميزة في هاتين الدولتين أخذت في فقدان بعض من قوتها ، مع خضوع الدولتين حالياً لنظامين مركزيين يتسمان بالوعي الأمني المركز ويهدفان إلى التحكم بجميع أجزاء جهاز الدولة .

إذ يبدو أن الدرس الذي استفاده النظامان من الانتفاضات والاضطرابات بالمنطقة العربية لم يكن ضرورة التعددية ، إنما الحاجة إلى المزيد من التنظيم الصارم والهيراركية (التراتبية) والسيطرة والإقصاء .

نفوذه على أجزاء من الجهاز الديني (مثل منصب مفتي الجمهورية) كانت خارج سيطرته. وجهود الرئيس السيسي الحالية لتشكيل فهم المؤسسة الدينية للإسلام وطريقة تعزيزها للدين، تستعين ببعض الكلمات اللطيفة لكنها تنطوي على لطمة قوية؛ إذ يجري حالياً توطيد أركان سيادة المؤسسة الرئاسية وإنفاذ آرائها بشأن الأمن القومي. ويتحرك محمد بن سلمان مصحوباً برسالة مماثلة في السعودية؛ فالمؤسسة الدينية عليها السير على صراط مدته القيادة العليا للمملكة. فمن بيدي الولاء سيكافأ، وسوف تتم السيطرة على الأصوات المعارضة، بل وحتى إسكاتها.

يبدو أن الزعماء الحاليين في كل من مصر والسعودية يرون أن المؤسسات الدينية المستقلة والمجال الديني العام هيئات جديرة بالإدارة والإخضاع. إذ يبدو أن الدرس الذي استفادته النظامان من الانتفاضات والاضطرابات بالمنطقة العربية لم يكن ضرورة التعددية، إنما الحاجة إلى المزيد من التنظيم الصارم والهيراركية (التراتبية) والسيطرة والإقصاء. وسوف تجلب إليهما نتائج هذه المساعي بعض الاهتمام الدولي الإيجابي، وسيكون هذا الاهتمام أحياناً مبعثه أسباب جيدة. لكن بالنسبة لمن هم داخل المؤسسات الدينية بالدولتين، فما يحدث ليس على مسار مزيد من الاستيعاب، إنما هو على مسار الإقصاء.

الكاتب

د. ناثان براون، هو أستاذ للعلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وباحث أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تتمحور بحثه حول علم السياسة المقارن في الشرق الأوسط والمبادئ الدستورية وسيادة القانون في العالم العربي وإرساء الديمقراطية والسياسة والإسلام والسياسة القضائية.

وبكل وضوح على مدار مائتي عام. يتجلى هذا واضحاً في المجال القانوني. فخدام الحرمين اعتاد منذ زمن على إصدار جملة من القواعد والنظم التي تساعد في تشكيل النظام القانوني السعودي. إلا أنّ وتيرة هذه الإصدارات قد تسارعت كثيراً، لذا فقد بدأت أوامر الملك تهيمن على أغلب مجالات القانون. لم يتم هجر الشريعة الإسلامية، لكن طرق تطبيق المحاكم لها أضحت أكثر خضوعاً للإشراف والتوحيد المعياري الرسمي. ثانياً، يجري الآن صنف محدود من التقنين. ربما لم يعد الحديث قائماً عن "التقنين" إلا أنّ العكس صحيح بالنسبة إلى «التدوين»، وهو عملية تدوين الأحكام لإرشاد القضاة بحيث يعملوا أكثر في نطاق تفسيرات معروفة وقابلة للتنبؤ. ويجري توسيع نطاق القضاء بحيث يتجاوز قاعدته التقليدية في نجد، مع تشييد جامعات بطول المملكة وعرضها ومع وجود مناقشات حول إدخال خريجي كليات الحقوق (وليس كليات الشريعة فحسب) إلى سلك القضاء (شريطة حصولهم على تدريب إضافي في ما يخص الشريعة)، ومع وجود توجه واضح نحو تعيين القضاة الموالين في المناصب القيادية وإقصاء الأصوات المعارضة. وبحرمان هيئة الأمر بالمعروف من قدرتها على توقيف الأفراد في عام ٢٠١٦، فقد أصبح لها نفس نطاق سلطة المواطن الفرد في مصر على إنزال عقوبات. فمثل فقدان المواطن المصري حقه في اللجوء إلى القضاء مباشرة في قضايا الحسبة؛ أصبح مطلوباً من الشرطة الدينية السعودية أن تتقدم بشكاوى إلى الشرطة وقرار المضي قدماً في القضايا أو عدمه، إضافة إلى كيفية إدارتها، يرجع إلى الادعاء العام.

التداعيات

يسعى النظامان المصري والسعودي بقوة إلى ضمان أن تكون الدولة أكثر تلبية لاحتياجات وتوجهات الحاكم. ولهذا التوجه تاريخ يعود لأكثر من نصف قرن في مصر، لكنه تجدد بقوة منذ عام ٢٠١٣. ففي أعقاب ثورة ٢٠١١ تمكّن الأزهر من تأكيد قدر لا يستهان به من الاستقلالية، بل وزاد

إن هذا التقرير الموجز هو جزء من مشروع بحثي دام لعامين ويتناول التعددية في الشرق الأوسط بعيد الإنتفاضة العربية. وقد تم دعم المشروع بسخاء عبر منحة من قبل جمعية كارنيغي في نيويورك.

للاطلاع على أوراق أخرى:

www.bakerinstitute.org/issue-briefs

كتب هذه المطبوعة باحث/ة (أو باحثون/باحثات) شاركوا/شاركن في مشروع تابع لمعهد بيكر. وكلما أمكن، قام خبراء خارجيون بمراجعة البحث قبل إصداره. إلا أنّ الآراء الواردة هنا تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

© 2018 Rice University's Baker Institute for Public Policy

صورة الغلاف:

Mohammed Samaha/MENA via AP

النقل والاقتباس بصيغة:

يُسمح بالاقتباس والنقل من هذا المحتوى أو إعادة إنتاجه دون تصريح مسبق، بشرط النسب إلى المؤلف وإلى معهد بيكر للسياسات العامة التابع لجامعة رايس.

Cite as:

Brown, Nathan. 2018. *The Rhetoric and Reality of Religious Reform in Egypt and Saudi Arabia*. Issue brief no. 08.27.18 (Arabic). Rice University's Baker Institute for Public Policy, Houston, Texas.